

يعد بنك التنمية الاجتماعية من أهم الجهات الحكومية العاملة في مجال الشمول المالي وتوفير المنتجات المصرفية للفئات الأقل حظاً في المملكة عبر عدد من القروض الاجتماعية المدعومة بالإضافة إلى مبادرات البنك الحديثة في الادخار وتشجيع الثقافة المالية لعملائه. إضافة لقروض تتم من خلال الجمعيات الخيرية موجهة للأيتام والسجناء والأسر المحتاجة. (5) مليون قرض ما بين قروض اجتماعية وتمويل للمشاريع التنموية منذ تأسيسه في عام 1971م، وينشط البنك في توفير القروض الإنتاجية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة، حيث بلغ عدد هذه القروض خلال عام ٢017م (13)، إذا كان مقدار الدين - أو مجموع الديون - مبلغ مليون ريال 31 إذا كان سبب المديونية توظيف أموال أو ما في حكمه الأوراق الثبوتية أو توثيق الوقائع المدنية. توزيع القروض الإنتاجية التي قام بنك التنمية الاجتماعية بتقديمها خلال عام 2017م ٣0 قروض توطّن قطاع الاتصالات أسر منتجة ومشاريع متناهية الصغر سياسات الشمول المالي في المملكة السياسات الوطنية للشمول المالي وقد استطاعت الثورة الرقمية توفير وسائل مختلفة يمكن من خلالها إصدار الهوية، وفي ظل وجود حلول رقمية متعددة لمعالجة مشكلة غير حاملي الهوية، والتوجه القائم لدى مقدمي برامج الحماية الاجتماعية في المملكة لشمل هذه الفئة ببرامجها، وتوفير هوية قانونية لهم تضمن الوصول للخدمات المالية والصحية والتعليمية، بمقابل مالي لتوفير عدد من المزايا كتملك العقار والتعليم والتأمين ضد التعطل عن العمل والتأشيرات لاستقدام العمالة المنزلية وغيرها. وقد تكون فكرة توفير إقامات ماثلة للبطاقة الذهبية لفئة غير حاملي الهوية القانونية إحدى الحلول التي تخدمهم، النظام الرقمي للهوية في الهند (نظام آدار Aadhaar) والذي استطاع توفير هوية رقمية لأكثر من مليار شخص يعيشون في الهند، فهناك جهود في فترات سابقة لمحاولة معالجة مشكلة بعض المجموعات التي تنتمي لهذه الفئة، إلا أن هناك المزيد من الخطوات التي يجب اتخاذها لتوفير الهوية القانونية لجميع المجموعات المدرجة تحت هذه الفئة. سياسات الإقامة والهوية القانونية وتنص القوانين والأعراف الدولية على حق الأشخاص في الحصول على هوية يستطيعون من خلالها الوصول للخدمات وتحصيل حقوقهم الأساسية. كما أكدت اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة على حق الطفل المولود داخل النطاق الجغرافي للدولة في استخراج شهادة الميلاد 33. أما فيما يتعلق بمنح الجنسية فهي مسألة سيادية تقرها القوانين الوطنية، مع الالتزام بمبادئ العدالة وعدم التمييز. منع حالات انعدام أو خسارة الجنسية في حالة انفصال الدول تحسين البيانات الكمية والنوعية عن السكان غير حاملي الهوية والجنسية منع إنكار الجنسية أو فقدانها أو حرمانها على أسس تمييزية الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة حول انعدام الجنسية إزالة التمييز بين الجنسين من قوانين الجنسية إصدار وثائق الجنسية لأولئك الذين يتمتعون بحق الحصول عليها ضمان عدم ولادة أي طفل بدون هوية ضمان تسجيل المواليد لتفادي انعدام الهوية والجنسية التعامل مع الحالات القائمة لانعدام الهوية والجنسية منح الحماية للمهاجرين غير حاملي الجنسية وتسهيل منحهم للهوية سياسات الشمول المالي في المملكة يستطيعون من خلالها فتح حساب بنكي والعمل والزواج والحصول على خدمات الصحة والتعليم، واستخراج شهادات الميلاد لأبنائهم. ولا يجد كثير منهم دعماً مالياً كافياً من أقربائهم أو من فاعلي الخير من خلال اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم). وتشيد المؤسسة بالتقدم الذي أحرزه القطاع غير الربحي في المملكة على مستوى مكافحة الإرهاب والحد من المخاطر في هذا الجانب كما جاء في تقرير مجموعة العمل المالي للتقييم المتبادل عن المملكة لعام 2018م. وتتفهم مؤسسة الملك خالد ضرورة تطبيق العناية الواجبة الإضافية (extra due diligence) على المنظمات غير الربحية بصفتها فئات ذات مخاطر عالية، وتعتقد المؤسسة أن استمرار معالجة قضايا الحقوق المالية الخاصة بحبس المدين لفترات زمنية طويلة حتى يثبت إعساره يناقض حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة ولا يحقق الأثر المنشود من حبسه. لكن يلاحظ أيضاً تواضع المبادرات التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات الأقل شمولاً في النظام المالي، وفئة غير حاملي الهوية التي لا تتمتع بالوثائق الثبوتية الكافية للتعامل مع المصارف، ولاحظت المؤسسة معاناة القطاع غير الربحي من القيود المالية المفروضة عليه بسبب تشدد الضوابط على المؤسسات الخيرية في «قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها في البنوك التجارية بالمملكة» الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وعدم السماح بالتعامل النقدي بالإضافة إلى حظر إصدار المنظمات غير الربحية بطاقات ائتمان أو بطاقات صراف آلي أو عضوية حوالات أو حتى الحصول على الخدمات البنكية الإلكترونية. ومن المفهوم أنه

من الصعب تحقيق نمو مشابه لما تم إحرازه خلال الفترة من 2011م إلى 2014م بسبب أن النسبة كانت حينها عند مستويات متدنية. كما أنه من الصعب خلال الفترة المتبقية من خطة تنفيذ البرنامج (المنتهية في عام 2020م) الوصول إلى مستوى يقترب من الدول مرتفعة الدخل عند (94%). وتعتقد المؤسسة أن الجهود المبذولة تركز في معظمها على المبادرات التقنية في تمكين الشمول المالي، يظهر من الجهود الحكومية التي راجعتها الورقة تكاتف الجهات ذات العلاقة والاهتمام الواسع بتحقيق الشمول المالي وتمكين الفئات الأقل حظاً من الحصول على فرص أفضل في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والادخارية والتثقيفية بالإضافة إلى التحسن المستمر في مجال حماية العملاء وتخفيف الآثار السلبية للتعثر المالي على المواطنين. سياسات الشمول المالي في المملكة 1.

حث البنوك والمؤسسات المالية على اتباع منهج متوازن في تقييم المخاطر الخاصة بالقطاع غير الربحي لتمكين القطاع من تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؛ الإجمالي إلى 5%. الاجتماعية لبناء قدرات القطاع غير الربحي في شأن المعايير والممارسات السليمة لمناهضة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، السليم لمعايير الرقابة.

المالي (FATF) لحثها على معالجة ممارسات تهرب البنوك غير السليم من المخاطرة مع القطاع غير الربحي (bank de-risking)، ٤. إدخال المزيد من التعديلات على نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية لتلافي حبس المتعثر في سداد الديون، ودراسة الصيغة القانونية الأنسب لإصدار هوية قانونية لهم (إقامة، بطاقة خضراء أو ذهبية للإقامة الممتدة، ومعالجة أوضاعهم قبل حلول عام ٢٠٢٤م، اتساقاً مع حملة الأمم المتحدة لإنهاء حالة انعدام الهوية القانونية، وبما يمكن من تحقيق المملكة للهدف (16)، وزيادة معدلات تملكها للحسابات البنكية من (58%) لتصل إلى (75%)؛ نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات بنكية بسبب عدم تملكهم أوراقاً ثبوتية من (22%) إلى (11%).

ورفع القيود المفروضة الخاصة بفتح الحسابات البنكية والحوالات النقدية واستخراج البطاقات البنكية والائتمانية، 1. مراجعة مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي الخاصة بالشمول المالي وجعلها أكثر طموحاً في شأن نسبة تملك الحسابات البنكية بين البالغين ورفع المستهدف في البرنامج من (٨٠%) إلى (٨٥%). استطاعت رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢٥ من رسم الخطوط العريضة والتوجهات الاستراتيجية لسياسة الشمول المالي في المملكة. إلا أننا نرى بأن سياسة الشمول المالي في المملكة يجب أن تأخذ في الحسبان الفئات الأقل حظاً الستة التي تناولتها الورقة بالتفصيل. حيث أفضى التحليل الذي قدمته هذه الورقة إلى أن الحل نحو معالجة المشاكل التي تعاني منها هذه الفئات تتجاوز الحلول التقليدية في توفير المنتجات البنكية سهلة الاستخدام أو زيادة التثقيف المالي. وبناء على كل ما سبق، سياسات الشمول المالي في المملكة «تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، 3. تشير دراسات صندوق النقد الدولي بأن معالجة تحسين حالة عدم المساواة في المجتمع يزيد من وتيرة موجات النمو الاقتصادي، 5. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للسعودية (2017م): 6. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للسعودية (2017م): 7. وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي 2020، 12: vision2030. 8. النسبة مبنية على مؤشر «الذين لم يقوموا بالسحب أو الإيداع من الحساب البنكي خلال العام الماضي (+15)، - بيانات المملكة العربية السعودية (2017م): 9.

برنامج تصميم السياسات وكسب التأييد